قواعد الاحتجاج النحوي عند سعيد الأفغاني *

أ . طواهرية مسعود

الملخص:

يعد الأستاذ سعيد الأفغاني- رحمه الله- من أبرز المحدثين الذين وضعوا منهجا واضحا في إصلاح النحو ، فقد جمع منهجه بين النقد والتقويم لجهود القدامى في تعاطيهم لمصادر الدرس النحوي ، قصد التأصيل العلمي للقواعد النحوية وتصفيتها مادتها من الخلل و الاضطراب.

وهذا المقال يصف و يحلل القواعد التي قدمها الأفغاني لتقويم منهج الاحتجاج ، عن طريق الدراسة العلمية للشواهد النحوية وضبطها و تحقيقها . والتي يمكن أن يكون لها دورها في تطوير مفهوم الاحتجاج .وإعادة النظر في كثير من القواعد النحوية التي تحتاج إلى تشذيب أو حذف أو تطوير....

Résumé:

Said EL –AFGHANI est l'un de plus grands enseignants modernes ; Qui propose une claire méthode concernant la réparation syntaxiques ; Sa méthode lie entre critique et rectification ; des anciens enseignants et leurs efforts . Dans le but d'enracinement scientifiques et de filtration de règles syntaxiques.

Cet article caractérise et analyse les méthodes données par l – AFGHANI pour rectifier la méthode de protestation par l'étude scientifique , la régulation et la vérification des témoignages syntaxiques

Qui a un rôle dans le développement de la signification de la protestation . A revoir dans plusieurs règles syntaxiques a besoins de l'élimination ou évolution

بعد دراسة الأفغاني لمنهج النحاة في تعاطيهم لمصادر الدرس النحوي في كتابه: في أصول النحو (1) ، حيث كشف عن منهجهم في الاحتجاج مبرزا جهودهم العلمية وحرصهم الشديد على سلامة اللغة العربية . داعياً إلى النظر بعين الإنصاف لصنيع النحاة المُتقدِّمين الذين بذلوا من الجهد المشكور عليه في استنباط القواعد ، وتبويبها ما بذلوا ، ولكنَّهم حجَّروا واسعاً في بعض الأحيان . وقد رأى أنَّ صنيع النحاة المُتقدِّمين خامرته ثغرات واضحة ، يمكن لنا أن نجملها عنه في النقاط التالية:

- تفريطهم بقسم كبير من اللغة حين أهملوا الاحتجاج ببعض القراءات التي قرئ بها القرآن ، الصحيحة منها والشاذة ، وكذا أهملوا الاحتجاج بالحديث النبويّ
- لم يصدُر النحاة في تنسيق قواعدهم عن خطة مُحكمة شاملة.
- لم يدرسوا الرواة وأحوالهم ، ومنهم الثقة ، ومنهم غير ذلك. -
لم يحققوا النصوص التي بنوا عليها أحكامهم : لا سنداً ، ولا متناً. (2)
كما أبدي الأفغاني أصولاً علمية راسَخة حولَ اختيار الشواهد وقواعدِ الاحتجاج بها، وقد وضعها بين أيدي الدارسين والطلبة ، حيث صَدَّر بها كتابه الموجز في قواعد اللغة العربية (3) ، لقيمتها العلمية في الاحتجاج ، ولما فيها من توجيهات دقيقة في مسالك النحو العربي وما بُني عليها من قواعد ، والتي يمكن أن يكون لها دورها في تطوير مفهوم الاحتجاج ودفعه خطوات إلى الأمام ، نلخصها في جملة من النقاط التي تكشف النقاب عن عبقريّة هذا العالم في النحو ، ونظراته الثاقبة والدّاعية إلى إعادة النّظر في كثير من القواعد النحويّة التي تحتاج إلى تشذيب أو تطوير،أو حذف أو ما إلى ذلك . وهي كما ذكرت في هذا الكتاب نوردها مع الشرح والتعليق .

1- ماهية القواعد : يحددها بقوله : « ليست القواعِد إلا قوانين مستَنبَطة من طائفةٍ من كلام العَرَب الذين لم تَفسد سلائقهم.» (4)وذلك باستقراء المادة اللغوية وملاحظتها وتصنيفها والوصول من ذلك إلى نتائج انبنى عليها كلام العرب . فعندما بدأ الرواة يجمعون اللغة كانوا يتحرون ، ويفضلون بعض القبائل ، ولا يأخذون اللغة إلا عمن خلصت عروبتهم ، وسلم لسانهم من الشوائب والعجمة والانحراف ، فكانوا يختارون العرب من بقوا على عروبتهم ، ولم يفسدها اختلاطهم بغيرهم . وفي هذا يقول ابن خلدون :«...فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة، طردة شبه الكليات والقواعد يقيسون عليها سائر أنواع الكلام ، ويلحقون الأشباه بالأشباه .» (5)

2- مصادر الاحتجاج : بعد أن نقد الأفغاني منهج النحاة في تعاطيهم لمصادر الدرس النحوي قصد تقويم الاحتجاج وتصويب أخطاء النحاة ومعالجة ثغراتهم ، حيث وسع ما ضيقوه ، وأنزل القرآن الكريم منزلته التي يستحقها ، وأعاد للحديث الشريف مكانته ودوره في الاحتجاج ، وقد لخص ذلك بقوله :« أعلى الكلام العربي من حيث صحّة الاحتجاج به : القرآنُ الكريم بجميع قراءاتِه الصحيحة السّنَد إلى العرب المحتَج بهم. ثمّ ما صَحّ أنه كلام رسول الله ﷺ نفسِه أو أحدِ الرّواة من الصحابة . ثم نثر العرب وشعرُها في جاهليتها بشرط الاطمئنان إلى أنهم قالوه باللفظ المروي ، ويلي ذلك كلامُ الإسلاميين الذين لم يُشوّه لغتهم الاختلاط. »(6)

3- عصر الاحتجاج : يؤكد الأفغاني على صرامة النحويين في تحديد زمن الاحتجاج بدافع الحرص على سلامة اللغة وصفاء العربية ، حيث يقول : « جعلوا منتصف المئة الثانية للهجرة حدّاً للذين يَصحُّ الاستشهاد بشعرهم من الحَضَريين،

فإبراهيم بن هرْمة آخر من يَصِح الاستشهاد بشعرهم ، وبشار ابن برد أوّل الشعراء المحدثين الذين لا يُحتّجّ بشعرهم على متن اللغة وقواعدها. وعلى هذا يؤتى بشعر المتأخرين من فحول الشعراء للاستئناس والتمثيل لا للاحتجاج . أما في البادية ، فقد امتد الاستشهاد بكلام العرب المنقطعين فيها حتى منتصفِ المئة الرابعة للهجرة. »(7) وفي هذا ينبه الأفغاني إلى التفريق بين مصطلحي الاحتجاج والتمثيل . و في المادة اللغوية التمييز بين ما يندرج تحت الاستشهاد ، أو الاحتجاج وبين ما يندرج تحت التمثيل يعود إلى نوع النص ومن أنتجه ، فإذا كان النص من النوع الذي يعتبر أساسا للقواعد شعرا أو نثرا منسوبا إلى شاعر موثوق به في عصر الاستشهاد ، أو إلى قبيلة من القبائل التي وثقت لغاتها ، فهو من النوع الأول وينبغي تقديمه واحترامه ، أما إذا كان النص مصنوعا أو غير موثوق بأن ساقه النحوي نفسه ، أو ساقه عمن لا يحتج بكلامهم ، فهو تمثيل للقاعدة ، وهو غير ملزم هدفه الإيضاح والبيان فقط.(8)

4- **رفض الشواهد المجهولة النسبة** : « لا يحتج بكلامٍ مجهول القائل » (9) . وأول من قال به هو ابن الأنباري في كتابه الإنصاف ، إذ قرر مرات عديدة أنه لا يجوز الاحتجاج بما لا يعرف قائله (10) ، ونقل السيوطي هذا الرأي ، وعلق عليه بقوله : « لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله ، يصرح بذلك ابن الأنباري في الإنصاف ، وكأن علة ذلك خوف أن يكون من المولد أو من لا يوثق بفصاحته ، أنه يحتاج إلى معرفة أسماء شعراء العرب » (11) ويسوق الأفغاني مثالا على ذلك : زعم بعض النّحاة أنه يجوز اجتماع (كي) و(أن)على فعلٍ واحدٍ ، واحتجوا لذلك بقول القائل :

أردْت لكيما أن تطيرَ بقربتي *** فتتركَها شَنّاً ببيداءَ بلقَع

وزعم آخر أن لام التوكيد تدخل في خبر (لكنَّ) كما تدخل في خبر إنَّ ، واستشهد لزعمه بقول القائل: ولكنَّنِي مِنْ حُبّهَا لَعَميدُ (12). ويقرر قائلا : « وكلا القولين ساقط لا يُبنى عليه قاعدة ، فالشاهد الأول مجهول القائل ، والشاهد الثاني لا يُعَرف له أول ولا قائل . وما بني عليهما ساقط . » (13) وبهذه القاعدة الصارمة لم يستثن الأفغاني الناقل الثقة ، ومن ثم يرفض ما جاء في كتاب سيبويه من شواهد شعرية غير منسوبة إلى أصحابها (14) ، بخلاف القدامى الذين لم يعيبوا ذلك على سيبويه ، ولا شككوا فيما روى لثقتهم في عدالته ونزاهته .

5 – **رفض الاحتجاج بالشواهد ذات الوجوه المتعددة** : « لا يحتج بما له روايتان إحداهما مؤيدة للقاعدةِ تُزْعم ، والثانية لا علاقة لها بها ، لاحتمال أن الشاعر قال الثانية . والدليل متى تطرّقَ إليه الاحتمال سَقطَ به الاستدلال .» (15) ويمثل

الأفغاني على هذه القاعدة ثم يقرر:« ادّعى بعضُهم أنّ الأرض تذكر وتؤنث ، واستشهد للتذكير بقول عامر بن جُوَيْن الطائي في إحدى الروايتين:

ولا أرض أبَقّلَ إبقالَها *** فلا مُزنةٌ وَدَقَتْ ودْقها

والروايةُ الثانيةُ : ولا أرض أبَقّلتِ إبَقالَها

فإن لم يكن لتذكير الأرض غير هذا الشاهد ، فلا يحتج به ، لأن الأكثر أن الشاعر قال (أبقلت) اللغةُ المشهورة المَجمع عليها.» (16) وقد أورد هذه القاعدة السيوطي ، وفسر هذه الظاهرة بقوله : « وقد سئلت عن ذلك قديما ، فأجبت باحتمال أن يكون الشاعر أنشد مرة هكذا ومرة هكذا » (17). كما تناول هذه الظاهرة بالبحث والتحليل د محمد عيد ، وضرب أمثلةً عديدة عنها (18) ، وقد أرجع أسبابها إلى احتمالات ثلاثةٍ : -

الأول أن الشاعر هو الذي قام بذلك التغيير ، فأنشد شعره على إحدى الصور ، ثم بدا له أن يغيره و وروي عنه بوجهين أو أكثر . -

والثاني أن الشاعر قد أرسل شعره بصورة واحدة ، وتناقله الناس في عصره وبعد عصره ، سواء أكانوا رواة أم منشدين ، فأحدثوا به ذلك التغيير.

– والاحتمال الثالث أن ذلك التغيير كان من صنع الدارسين للغةٍ من النحاة تأييدا للقواعد ، فقد جاء الشاعر بصورة واحدة ، ونقله الرواة على تلك الصورة الواحدة ، لكن الدارسين غيروه تأييدا للقواعد ونصرة للآراء . (19)

6 – **رفض الشواهد المحرفةٍ** : ينبه الأفغاني إلى خطورة هذه الظاهرة وما يترتب عنها من نتائج ، فيقول :« ترد الشواهد في كتب النحاة محرَّفةً أحياناً ، ويكون موضعُ التحريف هو موضع الاستشهاد على قاعدة تُزْعَم ، ولو حُرِّرَ الشاهد ما كان للقاعدة مؤيّد :عرفت أن الشّاهد على اجتماع (كي) و(أنْ) مجهول القائل ، وبذلك حبطَتِ القاعدة ، لكن بعضهم احتج بقول جميل العذري وهو ممن يحتج به:

فقالت : أكلَّ الناس أصبحْتَ مانِحاً *** لسائك كيما أن تغرَّ وتخدَعَا

وبرجوعنا إلى الديوان نطلع على الروايةٍ الصحيحةٍ وهي : ... لسائك هذا كي تَغُرَّ وتخدَعَا . فالروايةٍ التي احتجوا بها محرَّفةٍ في موضع الاستشهاد نفسِه ، وإذاً لا صحةٍ لقاعدة مزعومةٍ » (20) . ولهذا يؤكد الأفغاني على وجوب تحرير الشاهد والتوثق من ضبطه وصحته في مظانه السليمةٍ قبل البناء عليه . (21) وهو رأي علمي سديد من شأنه أن يسهم في إصلاح النحو وتيسيره ، وذلك لأن تحريف الشواهد يمثل أخطر جانب ، فقد ترتب على هذا التحريف تأثير في القواعد ، حيث بني عليها كثير من الجزئيات والتفريعات والآراء مما أسهم في تضخيم النحو العربي وتعقيده بغير وجه الحق . (22) 7-

عدم الاحتجاج بالشاهد الأبتر : من الشواهد التي أسيء فهمها ، ويعتبر هذا من مظاهر الضعف في الاستشهاد ، ويقصد بذلك تلك الشواهد التي قطعت عن

سياقها ، ثم فهم الجزء الباقي منها فهما خاصا انبنى عليه رأي أو قاعدة ، ولو ذكرت مع سياقها لما استدل به عليها (23) . وفي هذا يقول الأفغاني : « كما يفيد جداً الرّجوعُ إلى الشّاهد في ديوان صاحبه إنْ كان شعراً ، يفيد الرجوع إلى مصادره الأولى إنْ كان نثراً لمعرفة ما قبله وما بعده ، فكثيراً ما يكون الشّاهدُ الأبتَر داعيةً الخطأ في المعنى والمبنى: زعم بعضهم (24) جواز مطابقة الفعل لفاعله المتأخر في الإفراد والتثنية والجمع فأجاز قول : (جاؤوا الطلابُ) واحتجَّ بحديثٍ في موطأ مالك : " يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة في النهار...". (25) « ولا غبارَ على الاحتجاج بالحديث البتة ، ولكننا حين رجعنا إلى (موطأ مالك) (26) وجدنا للحديث أوّلاً وهو : إن لله ملائكةً يتعاقبون فيكم: ملائكة في الليل وملائكة في النهار... وإذاً لا شاهد صحيحاً على قاعدتهم المزعومة. » (27) وفي هذا النموذج تتضح الخصائص العامة لما أسيء فهمه من الشواهد ، ذلك أن الحديث – على قلة استشهادهم به – قطع عن سياقه ، لأنه في الأصل (إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ...) وهو بذلك لا دليل فيه للنحاة ، وهل كان الرسول ﷺ يستخدم لهجات القبائل في مواقف الحديث العامة ؟؟ إن الذي روي أنه لم يكن يلجأ لذلك إلا في مخاطبة القبائل عن أمر تخصها ، وليس في هذا الحديث دليل على أنه كان يخاطب أحدا من طيىء أو أزد شنوءة أو بلحارث ، بل هو فكرة دينية عامة . (28)

8 – **رفض بناء الشواهد على الضرورة الشعرية :** وفي هذه القاعدة يقول الأفغاني : « ينبغي التفريق بين ما يرتكب للضّرورة الشّعرية وما يُؤتى به على السّعة والاختيار ، فإذا اطمأنت النفس إلى بناء القواعد على الصنف الثاني ، ففي جعل الضّرورة الشّعرية قانوناً عاماً للكلام نثره ونظمه الخطأ كل الخطأ » (29) . ويقدم مثالا ويعلق عليه مقررا : « ادّعى بعضهم جواز الرفع بـ (لم) مستشهداً بقول قيس ابن زهير:

بما لاقتْ لبُون بني زيَادِ *** ألم يأتيك والأنباءُ تنمي

فإذا فرضنا أن الشّاعر قال (يأتيك) ، ولم يقل مثلاً (يبلغْك) ، يكون قد ارتكب ضرورةً شعرية قبيحة ، ولا يجوز البتة أن تبنَى قاعدة على الضّرورات. » (30) يشدد الأفغاني على احترام هذه القاعدة ، فالشاعر قد يرتكب الضرورات في شعره ، لأن الوزن وقيوده ، والقافية ورويها ، ومراعاة الموسيقى بين الكلمات أمور يضعها الشاعر نصب عينيه ، ومن أجلها قد يخرج عن القاعدة ، ويتنكب عن الجادة ، ويجوز ما لم تجوزه أساليب العربية ، يقول الشيخ بهاء الدين : « إن كل ضرورة ارتكبها شاعر فقد أخرجت الكلمة عن الفصاحة . » (31)

9 – **الإعراب والمعنى :** « المعوّل في امتحان أوجه الإعراب والترجيح بين أقوال النحاة على المعنى قبل كل شيء ، فهو الذي يجب أن يكون الحَكَمَ في كلّ مناقشَةٍ وموازنةٍ وترجيحٍ ، وإذا دار الأمر بين مقتضيات المعنى ومقتضيات الصّناعة النّحوية

التزمَتِ الأولى دونَ الثانيةِ » (32). وقد كان هذا شعار الأفغاني الذي يرفعه دائما: لا إعراب بلا فهم المعنى ولا فهم للمعنى إن لم يصح الإعراب (33). ولتوضيح هذه العلاقةِ الوظيفيةِ بين المعنى والإعراب يقدم هذا المثال : « في تعليق إذا والظروف الشّرطيةِ قولان : قول الجمهور أنْ تعلق بفعل الشّرط ، وقول غيرهم بتعليقها بجواب الشرط ، (إذا حضْرتَ أكرمُك) فالجمهور يجعل الظرف متعلقاً بـ (حضْرت) وغيرهم يعلقه بـ (أكرم) ، والمعنى ينص على أنّ الإكرام يقع عند الحضور ، لا أنّ الحضور يقع عند الإكرام ، وإذا فقول الجمهور لا يؤيده المعنى ، والصحيحُ تعليقه بجوابِ الشرط . » (34) وهذا منهج أصيل مستوحى من طبيعةِ الإعراب ودوره ومن الفهم الصحيح لوظيفةِ النحو في تركيب المعاني وتحليلها .

10 – في عوارض الصناعةِ النحويةِ : والمقصود بها ما نراه عند كلام ما من الزيادة والحذف والتقدير والتأويل والعوض ، وكلها أمور نتجت عن النظرة التعليميةِ في صناعةِ الإعراب (35) ففي قوله تعالى (واللّه عزيز حكيم) ، فهذا مبتدأ وخبران ، فإذا وجد خبر دون مبتدأ ، فلا ينحى النحوي في هذه الحالةِ المنحى الوصفي ، فيقول هكذا جاءت اللغةِ ، ثم يستعرض الشواهد ، إنه لا يفعل ذلك ، بل يقدر مبتدأ حتى يسهل على التلاميذ فهم القاعدة . فهذا التقدير وما جرى مجراه من حذف وزيادة ، وتأويل عوارض الإعراب ، لأن كلا من المعلم والمتعلم محتاج إليها ، ولا يستغني عنها ، ولأن الإعراب التعليمي لا يستقيم إلا بها . (36) ولتيسير هذه العوارض يقدم الأفغاني ضوابط عمليةِ تسهل على الطالب تطبيق الإعراب وتذلل صعوباته ، وتجنب الدرس النحوي التأويلات البعيدة والتوجيهات المعقدة ، جاءت كالآتي :

أ- « يُفْضّل في كلّ مقام فيه إعرابان ، الإعراب الذي لا يحتاج إلى تقدير محذوفٍ : في جملةِ المدح (نعم الرجلُ خالد) يجعل البصريون (خالد) خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره (هو) أو(الممدوح) ، فيكون التركيب جملتين ، جملةِ (نعم الرّجل) وجملةِ (هو خالد).

أما الكوفيون، فيجعلون (خالد) مبتدأ مؤخراً وجملةِ (نعم الرجل) خبراً مقدّماً من غير تقدير محذوف . وهذا القول صواب لإغنائنا عن تقدير محذوف أولاً ، ولأنّ العَرَب تقول (خالد نعم الرجل) ثانياً. » (37)

ب- « إذا ألجأت أحكام الصّناعةِ إلى تقدير محذوف ، قُبل هذا التقدير بشرطين :

- ألاّ يلجِئ إلى إخلالٍ بالمعنى .

- وأن يسوغ التلفظِ به دون ركةٍ أو خروج على الأسلوب العربي المشهور: يجعلون لهمزة الاستفهام تمام الصدارة حتى على حروف العطف ، فلا نقول: وأذهبْتَ ؟ كما نقول : وهل ذهبْتَ ؟ وإنما نقول : أوَ ذهبْتَ ؟ لكن الزمخشري زعم في مثل قوله تعالى: ﴿ أفلم

يسيروا في الأرض فينظروا كيفَ كان عاقبةُ الذين مِنْ قبلهم...﴾ (38) أن الفاء عاطفة في صدر جملتها ، وأن الهمزة داخلة على جملة محذوفة ، وأن التقدير : أقعدوا فلم يسيروا . والطبع السّليم يَجِدُ ركة في هذا التقدير وبعداً عن البلاغة ، ووجوبَ إهمال هذا المذهب .» (39)

بهذه القواعد يؤسس الأفغاني منهجا علميا واضح المعالم لتأصيل قواعد النحو العربي على أسس علمية صحيحة تمكن من تصفية مادته من الاضطراب والشذوذ والتضخم عن طريق إصلاح الاحتجاج ، وتقويم الشاهد النحوي الذي من خلاله تستنبط الأحكام النحوية ، وهذه الأسس تنخل الشواهد وتصفيها من الشواهد المحرفة أو المزورة ، أو الشاذة ...فيطرح ما بني عليها من قواعد .

وحرام كما قال الأفغاني : « في عصر شاع فيه المنهج العلمي وتيسر لكل محقق ما يعينه ليكون نقده دقيقا علميا ، حرام أن يبقى في كتبنا ما لا يثبت على النقد من شواهد وقواعد ، وإذا عذر الأقدمون في إغفالهم تلك القواعد النقدية ، فنقل خالف عن سالف ما أخطأ فيه حتى تراكم هذا الخطأ فيما ألف في عصور التخلف ، من مكدسات الأقوال والشواهد ما هب منها ودب لا نعذر نحن اليوم . لقد انتشر العلم وانتشر منهجه ، وعلينا أن نطبقه فنوفر على طلابنا أوقاتا هم أحوج إليها في تذوقهم بلاغة اللغة وعبقريتها .» (40)

الهوامش :

* سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني الأصل ولد عام (1327) للهجرة الموافق 1909م ، نحوي بحاثة . ولد بدمشق لوالد جاء من كشمير وتزوج دمشقية ، تعلم في بعض مدارسها ، وحضر حلقات علمائها ، وتردد على مجالس القراء ، وانتسب لمدرسة الأدب العليا بدمشق ، وتخرج بها ، فعين في سلك التعليم ، ثم انتدب للتدريس بكلية الآداب حتى تولى عمادتها . وانتخب عضواً في مجمعي القاهرة وبغداد . ولما أحيل على التقاعد درّس في جامعات لبنان وليبيا والسعودية والأردن ، توفي عام 1417للهجرة الموافق 1997 للميلاد في مكة المكرمة ودفن بها رحمه الله تعالى ، ومن أبرز مؤلفاته :- معاوية في الأساطير- الموجز في قواعد اللغة العربية وشواهدها - حاضر اللغة العربية في الشام ـ أسواق العرب في الجاهلية والإسلام - في أصول النحو - من تاريخ النحو ... ومن كتبه التي حققها:- الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة (للزركشي) -المفاضلة بين الصحابة (للزركشي) ـ الإغراب في جدل الإعراب (للرماني) - لمع الأدلة (للأنباري) - الحجة في القراءات السبع (لابن زنجلة) ...

(1) ينظر الأفغاني سعيد ، في أصول النحو ، دار الفكر لبنان ، د ط ، د ت، ص: 6 وما بعدها.

(2) ينظر نفسه ، ص : 71 ، كما ينظر ، الخطيب عدنان عمر ، عبقرية العلامة المجتهد سعيد الأفغاني في الاحتجاج ، مجلة التراث الأدبي ، دمشق ، ع 92 ، 2003 ، ص : 130 وما بعدها

(3) ينظر، الأفغاني سعيد ، الموجز في قواعد اللغة العربة ، دار الفكر بيروت ، د ط، 2003، ص : 5 وما بعدها

(4) نفسه ، ص : 5

(5) ابن خلدون المقدمة ،اعتناء ودراسة أحمد الزعبي، دار الأرقم، لبنان، دط ، دت ص: 625

(6) الأفغاني ، الموجز ، ص : 5

(7) نفسه ، ص : 5

(8) ينظر عيد محمد ، الاستشهاد والاحتجاج باللغة،عالم الكتب مصر، ط3 1988، ص :85

(9) الأفغاني الموجز ، ص : 6

(10) ينظر، ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ،دار الفكر، دمشق ، د ط ، د ت ،ج1 ص : 345 ، وج2 ص : 435 ، وج2 ص : 456

(11) السيوطي الاقتراح في أصول النحو ، ت محمد بن فريد الشبراوي ، المكتبة التوفيقية مصر، د ط ، 2003 ، ص : 69

(12) ينظر الأفغاني ، الموجز، ص : 6

(13) نفسه ، ص : 6

(14) في هذه القضية ينظر ، عبد التواب رمضان ، أسطورة الأبيات الخمسين في كتاب سيبويه في : بحوث ومقالات في اللغة ، الرياض ، د ط ، 1982 ، ص : 89 وما بعدها

(15) الأفغاني ، الموجز ، ص : 6

(16) نفسه ، ص : 6

(17) السيوطي ، الاقتراح ، ص : 72

(18) ينظر عيد محمد ، الاستشهاد والاحتجاج باللغة ، ص : 133 وبعدها

(19) ينظر نفسه ، ص : 165

(20) الأفغاني ، الموجز ، ص : 6 ، 7

(21) ينظر نفسه ، ص : 7

(22) ينظر عيد محمد ، الاستشهاد والاحتجاج باللغة ، ص : 174

(23) ينظر نفسه ، ص : 174

(24) ينظر مثلا : جمال الدين مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ت مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر بيروت ، د ط ، 2007 ، ص : 348 ، والمخزومي

مهدي ، في النحو العربي قواعد وتطبيق ، دار الرائد العربي ، لبنان ط2 ، 1986 ، ص : 95

(25) ينظر مالك ابن أنس ، الموطأ ، ضبط واعتناء عادل خضر، مؤسسة المعارف ، بيروت، ط1 2004 ، ص: 90

(26) لما رجعت إلى الموطأ ، وفي عدة طبعات لم أجد هذه البداية التي ذكرها الأستاذ الأفغاني (إن لله ملائكة ...) ، وبحثت فوجدتها في مسند الإمام أحمد ، في باب مسند أبي هريرة ، ينظر ، أبو عبد الله الشيباني أحمد بن حنبل ، مسند الإمام أحمد ، ضبط شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة قرطبة ، القاهرة ، ج2 ، ص : 257

(27) الأفغاني ، الموجز ، ص : 7

(28) ينظر عيد محمد ، الاستشهاد والاحتجاج باللغة ، ص : 175

(29) الأفغاني ، الموجز ، ص : 7

(30) نفسه ، ص : 7

(31) ينظر سالم مكرم عبد العال ، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية،المكتبة الأزهرية للتراث ، مصر ، د ط ، 1995 ص : 339 ، 340

(32) الأفغاني ، الموجز ، ص : 7 ، 8

(33) ينظر الداية محمد رضوان ، معلم وتلميذ ،مجلة التراث العربي، سوريا،ع92، 2003 ، ص : 63

(34) الأفغاني ، الموجز ، ص : 8

(35) ينظر ياقوت سليمان ، ظاهرة الإعراب في النحو العربي د و م ج ، الجزائر ، د ط، 1983 ، ص : 89

(36) ينظر نفسه ، ص : 89

(37) الأفغاني ، الموجز ، ص : 8

(38) غافر ، الآية : 82

(39) الأفغاني ، الموجز ، ص : 8

(40) لقاء مع سعيد الأفغاني، النحو العربي، مجلة الفيصل ، المملكة السعودية ، العدد : 118، 1986 ، ص : 40